مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

دراسة مقارنة: التطبيع والآثار الإقتصادية

(مصر - إيران)

ملخص تنفيذي

عدد الصفحات: 4

تاريخ الإصدار: 6 نيسان/ أبريل 2021

المصدر: فريق مركز U-feed

www.u-feed.com

ملخص تنفيذي

إزاء فورة الدول العربية بالذهاب نحو التطبيع ومساعيها الجاهدة في الهرولة الحثيثة نحو الكيان الصهيوني، حري بنا تصويب محرّك البحث نحو تجارب الدول المطبعة سابقًا، مقارنةً بمن مانع ورفض المصافحة. وعليه، أخذنا مصر وإيران كبلدين سارا في خطين متوازيين لا يلتقيا ومتناقضين لا يجتمعا تجاه العدو الإسرائيلي.

تقوم هذه الدراسة بتقديم شواهد وأرقام للنموذج الإيراني والنموذج المصري، حول الآثار الاقتصادية لرفض عملية التطبيع أو الرضوخ إليه.

أولاً، الاقتصاد الإيراني مع رفض التطبيع:

ردًا على الموقف الإيراني الحازم من الهيمنة الأمريكية ورفضه للتعامل والتطبيع مع الكيان الصهيوني؛ تستمر سجالات العقوبات في عهد الإدارة الأمريكية الجديدة، على غرار نظيراتها من الإدارات السابقة، وخاصة الأخيرة عبر سياسة الضغط الأقصى، كما تستمر انعكاساتها على المستوى الاقتصادي ما يواجه من قبل إيران بسياسات للصمود والاكتفاء الذاتي من خلال الإنتاج المحلي والإبداعات المتواصلة والاقتصاد المقاوم.

❖ القطاع الزراعي:

- في ظل العقوبات الاقتصادية على إيران، وعلى الرغم من وجود الصحاري الكبرى فيها ومشاكل ندرة المياه التي تواجهها، يزرع الفلاحون الإيرانيون منتجات متنوعة، على غرار الشعير والعنب والبطيخ والأرز والقمح والنباتات الطبية.
- تمثل الزراعة 9.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لإيران سنة 2016، ويوظف هذا القطاع حوالي 17 بالمئة من الإيرانيين في سنة 2018.
- للحفاظ على الأمن الغذائي الوطني، تركز الحكومة الإيرانية على سياسات الاكتفاء الذاتي، وتشدد على أهمية الإنتاج المحلي من الغذاء وغيرها من المنتجات الزراعية، وتشجع على تعزيز الإنتاجية فيما يتعلق بالمستلزمات الأساسية، لاسيما المياه.

❖ التقدم العلمي في إيران:

- في علم النانو: تمت ترقية الجمهورية الإسلامية في إيران من المرتبة 58 إلى المرتبة 16 عالميًا.
- في علوم الفضاء: ارتقت من المرتبة 45 إلى المرتبة 11 عالميًا.
- في علم الوراثة والخلايا الجذعية: احتلت المرتبة الثانية عالميًا.
- في العلوم الصيدلانية: تمت ترقيتها من المرتبة 49 إلى المرتبة 11 عالميًا.
- علوم الطاقة: تمت ترقيتها من المرتبة 55 إلى المرتبة 12 عالميًا.
- علوم الطاقة: تمت ترقيتها من المرتبة الثامنة إلى المرتبة الأولى في المنطقة.
- علوم الطاقة النووية: تمت ترقيتها من المرتبة 77 إلى المرتبة 12 عالميًا.
- علوم الطاقة النووية: تمت ترقيتها من المرتبة 13 إلى المرتبة الأولى في المنطقة.

❖ القطاع الصناعي:

- في 2019-2020، تجاوزت الصادرات غير النفطية، التي بلغ مجموعها 41.3 مليار دولار، صادرات النفط لأول مرة في تاريخ إيران الحديث. وذلك ما يقارب نصف الصادرات الإيرانية غير النفطية في السلع المصنعة، مما يعني أنّ المصانع الإيرانية كسبت أكثر من ضعف ما حققته منصات النفط الإيرانية في عائدات التصدير العام الماضي.

❖ القطاع النفطي:

- في عام 1976، شكل النفط الخام ما يقرب من 93 في المائة من صادرات إيران. وتمكنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية من خفض هذه الحصة إلى حوالي 63٪ في عام 2016.
- تجربة الجمهورية الإسلامية مع الحصار والعقوبات، افرزت قدرة عالية على مواجهتها واسقاطها بتفعيل بدائل فاعلة قادرة على اختراقها او بالحد الأدنى التغلب على تداعياتها في مجالات كثيرة.
- الأهمية الجغرافية لإيران تفشل العقوبات على بيع النفط، حيث أن امتلاك إيران حدودًا كبيرة مع عدد من الدول يمكن أن تنقل من خلالها بعض من مواردها النفطية للعالم الخارجي، ونجاح بعض الدول كروسيا والصين في اختراق العقوبات مما يشجع دول أخرى كالهند مثلا على الاستفادة من مخزون النفط الإيراني ومشتقاته.
  - توفير الكهرباء بنسبة 100% لكافة الناس (بعد عام 1990).
  - حصول القرويين على الكهرباء بنسبة 100% (بعد عام 1990).
  - فقط 16% من القرويين كانوا يحصلون على الكهرباء في عهد بهلوي.
  - تحتل إيران المرتبة الثالثة في ترتيب أرخص دول العالم من حيث أسعار الكهرباء.
  - بينما تم تزويد 5 مدن وقرى فقط بالغاز خلال حقبة بهلوي، وتغطية 51000 أسرة فقط بالغاز الطبيعي، فإن 1085 مدينة و23206 قرية يبلغ عدد سكانها ما يقرب من 20 مليون أسرة حاليًا متصلة بشبكة إمدادات الغاز الضخمة.

ثانيًا، الاقتصاد المصري مع التطبيع:

إن رؤية الرئيس المصري أنور السادات كانت تعتمد على وجهة النظر السائدة بأنّ إحدى طرق التقرّب من واشنطن هي من خلال "إسرائيل" ومن خلال موقف متسامح تجاه اليهود، فقد لجأ إلى الصلح والمهادنة تحت ذريعة تحسين الوضع الاقتصادي وعناوين النهوض والتنمية العريضة.

وللبحث في آثار هذا التطبيع على الاقتصاد المصري، عمدنا في هذه الدراسة إلى التطرق لمختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية والإنتاجية المصرية ووضع البنية الاقتصادية والمالية قبل السلام وبعده. نهدف من وراء ذلك دحض الحجج والذرائع المدعاة لتبرير التطبيع اقتصاديًّا؛ وذلك بلغة الأرقام والإحصائيات التي تبين الفجوة الاقتصادية الكبيرة في مصر، والتي جاءت بدرجةٍ كبيرةٍ كنتيجةٍ للتعامل مع عدوٍ مستغلٍ طامع بالثروات.

❖ استنزاف القطاع الزراعي:

- يمثل الناتج الزراعي 18% من الناتج القومي حاليًا، بينما كان في الستينات والسبعينات أكثر من 55% ما جعل مصر تتسم بوصفها بلدًا زراعيًا.

- خسارة القطاع وإنتاج القطن والغزل والنسيج، بعد الاتفاقيات التي وقّعت عليها وزارة الزراعة المصرية، مع وزارة الزراعة للكيان الصهيوني، والتي اقتضت تحويل مسار الزراعة في مصر من القطن طويل التيلة، إلى زراعة الخضر والفواكه، بحسب تحقيق استقصائي أذاعته قناة (DW) الألمانية في العام 2018.

❖ تهميش القطاع الصناعي:

وقعت مصر رهينة هجوم مخطط عرف باسم «سياسة الخطوة خطوة» منذ عام 1974. ذلك الهجوم نجح في تحقيق أهدافه في منتصف عام 1977، إذ صاحب تلك الفترة تغيرات أصابت البنية الاقتصادية المصرية ودفعت السادات إلى الخضوع للشروط المفروضة عليه، ومن ثَمَّ التمهيد لعلاقات غير متكافئة مع الاقتصاد الإسرائيلي.

❖ خسارة الموارد النفطية

الخسارة المصرية لمردودها المتوقع من النفط والغاز طوال عقود خلت، حيث عمد الكيان إلى استيراد منتجاتها النفطية بسعرِ بخس وحرمت مصر من ذلك المدخول الكبير، إلى ان انتهى الأمر بالكيان الإسرائيلي بالتحول من مستوردٍ من مصر إلى مُصدّرٍ لها.

❖ البنية الاقتصادية المصرية

- الدين الخارجي لمصر في 1970، قد وصل إلى حوالي 2.6 مليار دولار بسبب خوض حرب أكتوبر؛ إلا أنه ارتفع ارتفاعا جنونيًا ليصل إلى 96 مليار دولار في 2019.
- أمّا الديون الداخلية لا تزال في ازدياد، وقد بلغت الزيادة في الدين العام المحلي من العام 2000 حتى نهاية حكم مبارك نسبة 308%.
- العجز الكلي في الميزان التجاري بقيمة 26 مليار دولار في مشروع موازنة العام المالي 2020/2019.
- وصول معدلات الفقر إلى حوالي 60%، وأن الطبقة المتوسطة تتلاشى كما أفاد تقرير البنك الدولي مؤخرًا حول مصر.